مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد10 العدد 1ب 2013، ص ص 405- 429

اســم الفعـل... إشكـال المفهوم والمصطلح

عامر فائل محمد بلحاف

ملخص

درس هذا البحث الإشكال الذي يثيره موضوع (اسم الفعل) دراسةً تقوم على افتراض أنّ أساس الإشكال يتمثل في مفهوم غامض غير مستقر، تسبب في مصطلح غامض غير مستقر، وقد تألف من ثلاثة مباحث؛ الأول بعنوان: ملامح الإشكال عنى بتقديم صورة عامة للمشكلة عن طريق عدد من التساؤلات. والثاني بعنوان: إشكال المفهوم عرض لأهم جوانب الاضطراب فيه، وتكون من ثلاثة مطالب؛ الأول: مفهوم اسم الفعل عند النحاة، والثاني: مفهومه عند الكوفيين، والثالث: المفهوم بين المعنى والمبنى. أما المبحث الثالث فحمل عنوان: إشكال المصطلح ذكر المآخذ التي تُؤخذ على هذا المصطلح، وتألف من مطلبين؛ الأول: المصطلح بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، والثاني: المصطلح وأقسام الكلام.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد.

فتحمل هذه الدراسة عنوان (اسم الفعل... إشكال المفهوم والمصطلح)، وهي تبحث في واحد من مواضيع النحو العربي تعتقد أنّه مشكل، ويحتاج الأمر فيه إلى إعادة نظر ومراجعة، شأنه في ذلك شأن بعض الموضوعات النحوية واللغوية التي مازالت مثار جدل بين الدارسين والباحثين قديمًا وحديثًا.

لذا قُسّمتْ مباحث هذه الدراسة على ثلاثة أقسام: الأول بعنوان (ملامح الإشكال)، خُصّص لعرض الصورة العامة للإشكال الذي يثيره هذا الدرس بواسطة عدد من التساؤلات مثّلت مشكلة البحث، ليخلص إلى أنّ الإشكال يتحدد في أمرين هما: المفهوم ثم المصطلح.

حاول المبحث الثاني أن يجلي المفهوم؛ بأن يحدد ماهية اسم الفعل، وتعريفه، ودلالته، والعناصر التي تندرج تحته، ومدى تعبير المفهوم بدقة عن تلك العناصر، كما بحث في المفهوم معنى ومبنى.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

* قسم اللغة العربية، كلية التربية بالمهرة، جامعة حضرموت، اليمن.

أمّا المبحث الثالث فحاكم المصطلح الذي يتحدد إشكاله في المقام الأول بضمّه لقسمين كبيرين من أقسام الكلام العربي: الاسم والفعل، فكان الكلام على تعبير المصطلح عن المفهوم من عدمه عند النحاة متقدمين ومحدثين، وعلى أقسام الكلام، وهل نحن بحاجة إلى قسم رابع يندرج تحته هذا المفهوم أم لا ؟

انتهت الدراسة بخاتمة تضمنتْ أهم النقاط التي خرجتْ بها، وبثبت للمصادر والمراجع التي أفاد منها البحث.

المبحث الأول: ملامح الإشكال

ابتكر المتقدمون من علماء النحو العربي عددًا من المصطلحات، وقد مثّل عملهم هذا إبداعًا حقيقيًا، استطاعوا فيه أن يقيموا دعائم عملهم التي لا تقوم إلاّ بمصطلح جيد، ساعدهم في ذلك طواعية اللغة العربية، وقدرتها على إنتاج المصطلحات واشتقاقها وتوليدها.بيد أنّه قد شذّ عن هذا العمل الخلاّق عدد من المصطلحات التي شابها شيءٌ من الغموض والتداخل وعدم الاستقرار، فجاءتْ مثيرةً لأكثر من سؤال، ومسببةً لأكثر من إشكال، ولعلّ واحدًا منها مصطلح (اسم الفعل).

أطلق النحاة مصطلح (اسم الفعل) على عددٍ من الكلمات التي تحمل معاني الأفعال مثل: حيّ، وآمين، وشتان، وهيهات،... وانسحب المصطلح أيضًا على عددٍ من الصيغ القياسية مثل: حذارِ، ودراكِ، ونزالِ،... وعلى عددٍ من الظروف مثل: أمامك، وخلفك، ومكانك،.... وعلى عدد من حروف الجر ومجروراتها مثل: إليك، وعليك،....

وقد لخّص الأشموني (ت 900 هـ) خلاف النحاة في حقيقة هذه الكلمات، ولم يخلُ تلخيصه هذا من إشكال، فقال: " كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنّها أفعال استُعملتْ استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال حقيقية.وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل عليه الحدث والزمان كما أفهمه كلامه.وقيل: إنّها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة.وقيل: مدلولها المصادر.وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كـ: رويدًا زيدًا، ودونك عمرًا، وما عداه فعل كـ: نزال وصه.وقيل: هي قسم برأسه يُسمى خالفة الفعل " [(1)].

ومن الوهلة الأولى يتضح أنّ هناك إشكالاً في المصطلح؛ إذ قسّم النحاة قديمًا الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، وذكروا العلامات المميزة لكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة لئلا يتداخل أحدها بالآخر، ثمّ يأتي هذا المصطلح الذي يجمع بين القسمين الكبيرين:الاسم والفعل !

ويـرى الباحـث أنّـه لا يمكـن لكلمـة أن تكـون اسـمًا وفعـلاً فـي آن واحـد، ولا يمكـن لهـذا المصطلح الدال عليها أن يجمع بين قسمين من أقسام الكلام يُفترض أنّهما متباعدان.والحق أنّ هذا الإشكال يسبقه إشكالٌ آخر في المفهوم، فما الذي يدل عليه هذا المصطلح ؟ ما المفهوم الذي يحمله ؟ وما العناصر التي تندرج تحته ؟ وهل يمكن أن تكون ذلك الخليط العجيب من الكلمات الدالة على أحداث كـ (صهٍ ومهٍ) والمصادر والظروف وحروف الجر مع مجروراتها ؟

وثمة أمرٌ آخر شكلي هو أنّ هذه العناصر اللغوية – إن جاز التعبير – تحمل مصطلح الاسم (اسم الفعل)، فهل هي خالية من الزمن غير مقترنة به ؟ المفترض أن تكون الإجابة: نعم؛ لأنّ الاسم لا دلالة فيه على الزمن، غير أنّ زمن الفعل ملاحظٌ فيها، بدليل أنّ النحاة كانوا قد قسّموا بعضًا منها إلى: اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر.وقد يحتج محتجٌ بأنّ هذه الكلمات أسماء تحمل معاني الأفعال، والرد عليه بأنّ الحروف الناسخة (إنّ وأخواتها) مثلاً يحمل كلّ واحد منها معنى فعل من الأفعال: فإنّ وأنّ بمعنى أؤكّد، ولكنّ بمعنى أستدركُ، وكأنّ بمعنى أشبّه، وليت بمعنى أتمنى، ولعل بمعنى أرجو [2]، فلمَ لم يعاملها النحاة معاملة أسماء الأفعال، فيُطلقوا عليها جدلاً: حروف الأفعال ؟!

لم يُطلق النحاة مصطلح (حروف الأفعال) على هذه الأدوات لأنّه مصطلح مُشكل على ما يبدو، فهو يجمع بين قسمين كبيرين من أقسام الكلام: الحرف والفعل، بيد أنّهم تسامحوا في مصطلح (اسم الفعل) الذي حوى الإشكال ذاته.

وهناك إشكال آخر ينضاف لما سبق، يتمثل في ذكر بعض أسماء الأفعال ضمن كتب الحروف والأدوات، فقد ذكر الزجاجي (ت 340 هـ) في كتابه حروف المعاني: بله، وتعال، وحيهل، ورويدًا، وصه، ومه، وهلم [3]. وذكر المرادي (ت 749 هـ): بله، وها [4]، وكذلك فعل ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) [5]، فهل من الممكن أن تنضاف بعض هذه الكلمات إلى الأدوات ؟!

إنّ الباحث يرى أنّ (اسم الفعل) مشكلٌ مفهومًا ومصطلحًا، فلا يمكن لمفهوم نحوي أن يضم خليطًا من العناصر يمثل بعضها أبوابًا مستقلة في النحو العربي، ولا يُفترض بمفهوم نحوي يحمل صفة الاسم (اسم الفعل) إن يكون دالاً على الزمن، فيما الاسم لا دلالة فيه على الزمن، كما أنّ تردد بعض هذه العناصر في كتب الأدوات يثير شكًا بأنّها ليست أسماءً وليست أفعالاً، بل ربّما كانت أدوات.وينضاف لما سبق أنّ مصطلح (اسم الفعل) مصطلح مشكل؛ لأنّه يجمع بين قسمين كبيرين من أقسام الكلام يُفترض أنّهما مختلفان.

إنّ مشكلة هذا البحث تكمن في أنّ (اسم الفعل) بهذا المفهوم وبهذا المصطلح، يثير إشكالاً وخلافًا، ويسبب لبسًا وغموضًا، وهو يمثل – في رأي الباحث – عقبةً لدارس النحو العربي

ومدرِّسه على حد سواء.هذه هي المشكلة التي تقوم عليها هذه الدراسة: إشكالُ في مفهوم اسم الفعل، وآخر في المصطلح ناتج عنه. وسيجتهد الباحث في تجلية طرفي الإشكال (المفهوم والمصطلح) في المبحثين التاليين من هذه الدراسة، مفيدًا من تراث العلماء المتقدمين ومن جهود المعاصرين، وصولاً إلى أحكام ونتائج قد تساعد في إزالة الإشكال وحله.

المبحث الثاني: إشكال المفهوم

من المبادئ التي يقوم عليها المصطلح ووضعه: " تحديد معالم المفهوم تحديدًا دقيقًا قبل وضع المصطلح المناسب له " [6].فهل كان مفهوم (اسم الفعل) واضحًا في أذهان النحاة ؟

المطلب الأول: مفهوم اسم الفعل عند البصريين:

بدأ سيبويه (ت 180 هـ) حديثه عن اسم الفعل قائلاً: " **هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء** لم تُؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدى المأمور، ومنها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه، ومنها ما لا يتعدى المنهي.أمّا ما يتعدى فقولك: رويدًا زيدًا، فإنّما هو اسم قولك: أرْوِد زيدًا، ومنها هلمّ زيدًا، إنّما تريد: هاتِ زيدًا، ومنها قول العرب: حيّهل الثريد.وزعم أبو الخطاب أنّ بعض العرب يقول: حيّهل الصلاة، فهذا اسم: ائتِ الصلاة، أي: ائتوا الثريد وائتوا الصلاة " [7].

لقد جعل سيبويه هذا الباب فعلاً فقال: (هذا باب من الفعل)، وربّما لم يقصد بالفعل هنا القسم الثاني من أقسام الكلام، بدليل أنّه أتبع قوله السابق بـ (سُمّي الفعل فيه بأسماء)، فهذه الكلمات عنده أسماء نائبة عن أفعال، على أنّه ينبغي أن يُلاحظ من تمثيل سيبويه أنّ الواحد من هذه الأسماء نحو: رويد، وهلم، وحيهل لا يدل على فعل فقط، بل يدل على فعل وفاعله، بعبارة أخرى: هو يدل على جملة لا على مفرد، وممّا يعزز هذا الرأي أنّه قال في موضع آخر: " وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر، يريد: أرودِ الشعر، كقول القائل: لو أردتَ الدراهم لأعطيتك فدع الشعر.فقد تبيّن لك أنّ رويد في موضع الفعل " [8].فهي هنا ليست فعلاً بكل معنى الكلمة، كما أنّها لا تدل على موضع الفعل فقط؛ بل هي في موضع الفعل وفاعله.

أمّا المبرد (ت 282 هـ) فقال: "**هذا باب ما جرى مجرى الفعل، وليس بفعل ولا مصدر، ولكنّها أسماء وُضعتْ للفعل تدل عليه**، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنّها لا تصرّف تصرف الفعل، كما لم تصرّف (إنّ) تصرف الفعل، فألزمت موضعًا واحدًا، وذلك قولك: صه ومه، فهذا إنّما معناه: اسكتْ واكفف، فليس بمتعدٍ، وكذلك: وراءك،

وإليك، إذا حذّرته شيئًا مقبلاً عليه، وأمرته أن يتأخر، فما كان من هذا القبيل فهو غير متعدٍ " [9].

إنّ مفهوم اسم الفعل كما يظهر عند المبرّد: أسماء تحمل معاني الأفعال، غير أنّ أحكامها قاصرة، لأنّها قاصرة عن الأسماء وعن الأفعال على حد سواء، وهي عنده كلمات دالة على أحداث كـ (صه ومه)، وظروف ومجرورات كـ (وراءك وإليك).

وفي قول المبرّد إشارة لطيفة إلى حروف تحمل معاني الأفعال، كما أنّ هذه الكلمات تحمل معاني الأفعال، وهي إنّ وأخواتها، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ: إنّ وأنّ بمعنى أؤكّد، ولكنّ بمعنى أستدركُ، وكأنّ بمعنى أشبّه، وليت بمعنى أتمنى، ولعل بمعنى أرجو.والسؤال الذي طُرح وينبغي أن يُطرح هنا: إذا كانت بعض أسماء الأفعال مثل: صه ومه وحيّ وآمين، لها دلالة الفعل، فلمَ لا تكون كالمشبهات بالفعل (إنّ وأخواتها) ؟ لِمَ لا تكون مثلها في عدّها أدوات لا أسماء مادام أنّ المفهوم واحد ؟ وعندما نقول (أدوات) لا نقصد الحروف فقط، بل نقصد ذلك المفهوم الشامل الذي أشار إليه السيوطي (ت 910 هـ) في كتابه الإتقان وهو: " الأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف " [10]. إنّ الباحث يرى أنّ تبني هذا الرأي ربما جنّبنا إشكال مفهوم (اسم الفعل)، لأنّ مفهومه سيكون حينئذٍ: أداة تحمل معنى الفعل و تشاكله.

تحدث ابن السراج (ت 316 هـ) عن هذا المفهوم المشكل فقال: " هو ما كان من الأسماء التي سمّوا الفعل بها: موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان منها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعد، وما كان منها في معنى فعل متعدٍ تعدى، وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: فمنها اسم مفرد، واسم مضاف، واسم استعمل مع حرف الجر " [11].

وواضح أنّ المفهوم عند ابن السراج لا يختلف عنه عند سابقَيه، عدا أنّه فصّل المضامين التي تندرج تحته بذكر الأضرب الثلاثة.ولدى ابن السراج إشارة تتعلق بالمفهوم من حيث المعنى، إذ قال: " وأمّا قولك: دونك زيدًا ودونكم إذا أردت تأخر، فنظيرها من الأفعال: جئت يا فتى، يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير، وجائز أن تعديها فتقول: جئت زيدًا، وكذلك تقول: عليّ زيدًا، وعليّ به، فإذا قلت: عليّ زيدًا فمعناه: أعطني زيدًا، وإذا قلت: عليك زيدًا فمعناه: خذ زيدًا " [12].فابن السراج هنا يحاول أن يعقد مقاربة بين اسم الفعل والفعل الذي بمعناه، كما أنّ الاسم قد لا يدل على الفعل ذاته في كل مرة، فقد يكون بمعنى (أعطني)، وقد يكون بمعنى (خذ) كما مثّل.

وقال في موضع آخر: "فجميع هذه الأسماء التي سُمّي بها الفعل إنّما أريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كفتْ عنها" [13].

وهذا الرأي يضيف مضموناً جديدًا لمفهوم اسم الفعل، وهو المبالغة في حدوث الفعل، فإذا أردنا أن نبالغ في صيغة (شاكر) مثلاً قلنا (شكور)، فبالغنا وأبقينا الصيغتين في قسم كلامي واحد هو الاسم، أمّا إذا أردنا أن نبالغ في معنى فعل مثل (بعُد) قلنا (هيهات)، فبالغنا من جهة المعنى، لكنّنا خرجنا من قسم كلامي إلى آخر؛ خرجنا من الفعل إلى اسم الفعل، خرجنا من قسم كلامي مستقر إلى آخر يثير إشكالاً وغموضًا ولبسًا!

وقد اعترض بعض الباحثين المعاصرين على هذه الفكرة؛ فكرة أن يكون اسم الفعل بمعنى فعلٍ ما، منهم الدكتور / تمام حسّان الذي قال: " فالفرق بين: شتان زيدٌ وعمرو وبين: افترق زيدٌ وعمرو هو فرق ما بين الإنشاء والخبر، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى، إذ لا تساويها في المعنى.ومثل ذلك الفرق بين (أوه) وبين (أتوجع)، فلو أنّك أحسستَ بألم مفاجئ فقلتَ: (أوه) لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك، ولكنّك لو قلتَ في هذا الموقف نفسه: (أتوجعُ) لسألك السامع: مِمّ تتوجع ؟ ولم يخفْ إلى نجدتك، لأنّ ما قلته خبر مجمل يحتاج إلى تفسير، ويحتمل بعده استفهامًا، وليس إنشاءً يتطلب استجابةً عمليةً سريعة " [14].

ويرى الباحث أنّ ما ذكره الأستاذ الدكتور / تمام حسّان لا ينفي فكرة أن يكون (اسم الفعل) حاملاً لمعنى فعل ما، بل هو يحمل المعنى وزيادة، ويؤدي دلالة أكبر وأوسع، بيد أنّه يحاول نفي ما استقر في الأذهان من أنّ اسم الفعل كذا بمعنى الفعل كذا، وصولاً إلى مفهوم ومصطلح جديدين يرد كل منهما في موضعه من هذا البحث.

رسم أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) صورةً لمفهوم اسم الفعل، جعله فيها أقرب إلى الفعل من غير أن يكون هو، فقال: " وذلك لأنّ الفعل الذي قامتْ هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرف في نفسه فتصرف عمله، وأمّا هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب، وإنّما أعملت لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها، فينبغي أن لا يتصرف عملها " [15].

وتحدث ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ) شأنه شأن غيره من النحاة عن اسم الفعل ومفهومه المشكل، من غير أن يكون الإشكال عنده إشكالاً، وذكر أنّ من فوائد هذه الكلمات: الإيجاز والاختصار، كما أنّ فيها نوعًا من المبالغة [16].

هكذا ظهر مفهوم اسم الفعل عند النحاة البصريين: مفهومًا مشكلاً يتضح إشكاله في الأمور التالية:

- اسم الفعل كلمةٌ تحمل خصائص الاسم ومعنى الفعل، وهذا أمر قد لا يتأتى – برأي الباحث – إلاّ إذا عددنا تلك الكلمة أداةً، أداة بمعناها الواسع: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف.
- دلالة اسم الفعل قد لا تكون للمفرد، ومعناه قد لا يكون معنى لفظ، بل معنى جملة مكونة من فعل وفاعل، فإذا كان الأمر كذلك فلن يعود الحديث عنه كلفظة أمرًا مجديًا؛ ولن يكون الكلام على القسم الذي ينتمي إليه ذا بال.
- يضم اسم الفعل خليطًا من الكلمات والمصادر والظروف والمجرورات، ومثل هذا الأمر من شأنه أن يثير إشكالاً في العناصر التي تندرج تحت هذا المفهوم، إذ يبدو أنّه قد دخل فيه ما ليس منه، والحق أنّنا لا نملك سبيلاً لرد هذا الاستعمال، ولاسيما أنّه مسنود بكلام الله عز وجل ومعضود بكلام العرب، غير أنّنا نستطيع أن نجد مخرجًا كان قد ذُكر، ورأيًا كان قد سبق: وهو عدّ أسماء الأفعال – أو بعضها – أدوات حملت معاني الأفعال، فقد يُتسامح في أن تكون الأداة مشاكلة للفعل، لكن لن يُتسامح في أن يكون الاسم مشاكلاً للفعل، فالاسم اسم والفعل فعل.

المطلب الثاني: مفهوم اسم الفعل عند الكوفيين:

تنسب بعض كتب النحو للكوفيين رأيًا مفاده: أنّ أسماء الأفعال أفعال حقيقية.قال الأشموني: " وذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال حقيقية " [17].وعن الأشموني نقل الدكتور / مهدي المخزومي هذا الرأي ثم قال: " هذه الطائفة وقعت للكوفيين أيضًا، ولاحظوا أنّها تعمل عمل الأفعال، فلم يجعلوها لذلك قسمًا قائمًا بذاته وأدخلوها في طائفة الأفعال، بل عدوها أفعالاً حقيقية، ولم يمنعهم دخول التنوين عليها – وهو من علامات الأسماء عند الفريقين كصهٍ ومهٍ وآهٍ – من تسميتها أفعالاً " [18].

والحق أنّ كثيرًا ممّا قيل عن مذهب الكوفيين في هذا المفهوم لا يجده الباحث في كتبهم، بل هي آراء منسوبة لروادهم نقلتها كتب المتأخرين.بيد أنّنا لو عُدنا ندقق في نسبة هذا الرأي للكوفيين فسنجد قولاً في معاني القرآن للفراء (ت 207 هـ) ينافي ذلك، بل ينص ذلك القول على أنّ هذه الكلمات أسماء !! قال الفراء: " وقوله ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ [19] هذا أمر من الله عز وجل كقولك: عليكم أنفسكم، والعرب تأمر من الصفات بـ: عليك، وعندك، ودونك، وإليك، يقولون:

إليك إليك، يريدون: تأخر، كما تقول: وراءك وراءك، فهذه الحروف كثيرة... ولا تقدمنّ ما نصبته هذه الحروف قبلها، لأنّها أسماء، والاسم لا ينصب شيئًا قبله، تقول: ضربًا زيدًا ولا تقول: زيدًا ضربًا " [20].

إنّ قول الفراء هذا صريح في أنّ هذه الحروف – وعنى بالحروف هنا الكلمات سيرًا على طريقة القدماء – أسماءٌ لا أفعال، وهذا يزعزع الرأي المنسوب للكوفيين في فعلية أسماء الأفعال دون أن ينسفه، إذ ربّما انعقد إجماع الكوفيين في ذلك وخالفهم الفراء.فهذا الكسائي يجيز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه في الآية ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ [21]، مخالفًا بذلك رأي الجمهور، وهو يجيز ذلك التقديم لأنّه قد عدّ اسم الفعل فعلاً حقيقيًا [22].

ومهما يكن من أمر، فإنّه يجب الاعتراف بأنّ مثل هذا الرأي يزيل إشكالاً كبيرًا في المفهوم، وهو رأي يعتمد المعنى ويتجاوز المبنى.وقد جلّى الرضي (ت 688 هـ) صورة هذا الخلاف عندما قال: " والذي حملهم على أن قالوا أنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أنّ صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنّها لا تتصرف تصرفها، ولا يدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفًا وبعضها جارًا ومجرورًا " [23].

فالعلة لفظية، بموجبها تم ردّ قول الكوفيين بفعلية اسم الفعل، ولم يُلتفت إلى المعنى إيثارًا للشكل المتمثل في: الصيغة، والتصرف، ودخول التنوين، وتأرجح بعض الكلمات بين الظروف والمجرورات.على أنّه يجب أن يُثبت هنا أنّ رأي الكوفيين هذا أكثر إقناعًا لسببين هما:

- أنّه لا يخلق مشكلة كبيرة في المفهوم.
- أنّه يُؤثِر المعنى، وينأى عن الشكل.

بيد أنّ هذا الرأي لم يحظَ بالقبول عند أغلب النحاة، فردوه ولم يقبلوه [24]، وقد وصف الشاطبي شارح الألفية (ت 790 هـ) هذا الرأي بقوله: " وهو مذهب غير جار على طريقة صناعة، لأنّ الأفعال تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، فتقول: اضربا يا زيدان، واضربوا يا زيدون، وأنت تقول: صه يا زيد، وصه يا زيدان، وصه يا زيدون لا غير، فلو كانت أفعالاً لاتصلت بها الضمائر " [25].

وناصر مذهب الكوفيين هذا عددٌ من اللغويين العرب المحدثين، وانبرى بعضهم يُدعّمه بالبراهين ويعضده بالأدلة، منهم الدكتور / مهدي المخزومي حين حاول إيجاد حل لمشكلة الشكل التي تحول دون عدّ هذه الكلمات أفعالاً حقيقية، وبخاصة دخول التنوين، فقال: " أمّا التنوين الذي استند إليه البصريون في: صهٍ، ومهٍ، وآهٍ فلا أظنه بمانع أن تكون أفعالاً؛ لأنّه ليس تنوين

تنكير كما زعم البصريون، ولكنّه جيء به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال، ممّا بُني على حرفين بعد أن استقرت الوحدة الكلامية في اللغة العربية في الثلاثي " [26].

لكن سيبقى إشكالُ آخر يتصل بكلمات مثل: رويد، وبله، وإليك، وعنك، فكيف سيُتعامل معها وهي تزعزع استقرار المفهوم ؟ أشار الدكتور / فاضل السامرائي إلى هذا الأمر فقال: " ومذهب الكوفيين بعيد في نحو: رويد خالدًا، وبلْه زيدًا، والنجاءك، ومكانك، وعليك، فإنّ رويد وبله مصدران معلومان يستعملان مصدرين نحو: رويد خالدٍ، وبله محمدٍ بجر ما بعدهما، ويستعملان اسمي فعل نحو: رويد خالدًا، وبله محمدًا بنصب ما بعدهما.والنجاءك مصدر محلى بأل، ومكانك ظرف، وعليك جار ومجرور، فجعل أسماء الأفعال أفعالاً فيه نظر.وعلى أي حال لا خلاف بين النحاة في أنّها تؤدي معاني الأفعال، سواء قلنا باسميتها أم بفعليتها " [27].

إن تجاوز هذا الإشكال – برأي الباحث المتواضع – يتم بإرجاع هذه العناصر اللغوية إلى حقولها الأساسية: المصادر، والظروف، والمجرورات، ثم عدّها – بعد ذلك – قد خرجت من معانيها الأُول إلى معانٍ أُخر فيها أمر ونهي، دون أن تنتقل من قسم كلامي لآخر، هذا رأي، ورأي آخر – قد سبق ذكره – أنّ نعد هذه العناصر أدوات شاكلت الأسماء والأفعال والظروف.

والحق أنّ رأي الكوفيين هذا يستحق النظر والتمعن، لا للرأي ذاته فحسب، بل لأمر آخر أثاره هو: كيف يتضح مفهوم اسم الفعل ويتحقق ؟ أ بالمعنى أم بالمبنى ؟

المطلب الثالث: المفهوم بين المعنى والمبنى:

إنّ الناظر في درس اسم الفعل عند المتقدمين من العلماء يجد أنّ معالجتهم له كانت في الأعم الأغلب معنوية؛ أي أنّ عنايتهم بالمعنى كانت الأكثر، ولا يخلو الأمر من الحديث عن بعض الأمور الشكلية.فقد مضت الإشارة إلى قول سيبويه: " وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردتَ الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر، يريد: أرودِ الشعر، كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر، فقد تبيّن لك أن (رويد) في موضع الفعل " [28].وقال المبرّد: " فأمّا ما كان من سوى ذلك في معنى الفعل المأمور به نحو: صه، ومه، وإيهِ، وإيها، ومهلاً يا فتى، وما أشبه ذلك فنحن ذاكروه.أمّا صه ومه وقد التي بمعنى حسب فمبنيات على السكون لحركة ما قبل أواخرها، وأنّها في معنى: افعل " [29].وتحدث المبرد عن معاني هذه العناصر اللغوية، وخروج بعضها عن معانيها؛ فذكر (أفّ) التي في موضع المصدر وليس بمصد [30]، وذكر (إيهِ) للزيادة من الحديث، و (إيها) للكف عنه، وذكر (هلم): اسم الفعل عند الحجازيين، وفعل الأمر عند التميميين [31]، وعلى الدرب ذاته سار معظم النحاة.

غير أنّ السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: إذا كان حديث النحاة في اسم الفعل يدور في كثيره أو قليله حول المعنى: فلِمَ آثروا الشكل وعدلوا عن المعنى ؟! لمَ اصطلحوا عليه بـ (الاسم) إيثارًا للشكل المتمثل في التنوين بخاصة ؟! إنّ الباحث يرى أنّ هذا العدول سببَ غموضًا في المفهوم واضطرابًا فيه، وبغموض المفهوم واضطرابه غمض المصطلح واضطرب على ما سيأتي.

وصل تراث المتقدمين إلى المعاصرين من دارسي اللغة والنحو، فقابلهم الإشكال ذاته: هل نرجح كفة الشكل كما صنع أغلب المتقدمين ؟ أم نرجّح كفة المعنى التي هي الأكثر قبولاً وإقناعا ؟ تحدث عباس حسن عن اسم الفعل، ثم ذكر ما يتميز به عن الفعل الذي بمعناه فقال: " فقد اكتسب بالاستعمال العربي القديم مزيّتين ليستا للفعل الذي بمعناه: الأولى: أنّ اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى، وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه، فالفعل (بعُد) مثلاً يفيد مجرد البعد، ولكنّ اسم الفعل الذي بمعناه وهو (هيهات) يفيد البعد البعيد أو الشديد، لأنّ معناه الدقيق هو: بعُد جدًا... الثانية: أنّه يؤدي المعنى على الوجه السالف مع إيجاز اللفظ واختصاره، لالتزامه في الأغلب صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد أو المثنى أو الجمع " [32].

ولا اعتراض هنا على أنّ معناه أقوى من الفعل، وأنّ فيه مبالغةً وتكثيرًا مع إيجازٍ واختصار في اللفظ، لا اعتراض، لكنْ ألا سبيل لتحقيق هذه الأغراض دون الانتقال من قسم كلامي لآخر ؟ ودون إدخال عناصر مختلفة متعددة تسبب اضطرابًا في المفهوم ؟ ثمّ: لِمَ نقنع بالشكل على حساب المعنى ؟!

هذا وقد جمع الأستاذ / عباس حسن عددًا من الأحكام الخاصة بهذا الدرس، تلخيصها في النقاط التالية:

- أنّها سماعية جامدة، فيجب الاقتصار على الوارد منها.
- أنّها في الرأي الشائع أسماء مبنية ليس فيها معرب.
- أنّ بعضها لا يدخله التنوين مطلقًا.
- أنّها تعمل غالبًا عمل الفعل الذي تدل عليه.
- جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقًا مع أنّها أسماء مبنية !
- أنّ معمولاتها في الأعم الأغلب لا تتقدم عليها.
- أنّها لا تلحقها نون التوكيد مطلقًا.
- اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية.

- بعضها تلحقها الكاف سماعًا.[33]

إنّ النـاظر فـي هـذه الأحكـام يجـدها أحكامًـا تـرجح كفـة الشـكل عمومًـا، وهـي أحكـام التـراث النحوي البصري، جاء الانتصار فيها للمبنى على حساب المعنى، ذلك أن: البنـاء، والتنوين، ونـون التوكيد، ودخول الكاف، وتقديم المعمول كلها أمورٌ راجعة إلى الشكل.

وتحـدث الـدكتور / إبـراهيم السـامرائي عـن اسـم الفعـل فقـال: " اسـتعمل سـيبويه اسـم الفعـل كمـا اسـتعمله سـائر البصـريين، إلاّ أن الأوائـل منهـم وصـلوا إلـى مؤداه بالشـرح، فقـد عبّـر عنـه ابـن السـراج بالاسـم الـذي يُسـمى بـه الفعـل " [34].ولسـنا هنـا بصـدد الحـديث عـن المصـطلح بـل عـن المفهوم، ذلـك أنّ الوصـول إلـى المؤدى بالشـرح ربمـا كـان بسـبب غمـوض أو إشـكال، لا يتـأتى معـه الوصـول إلـى مفهـوم واضـح، فيُلجَـأ حينهـا إلـى الشـرح.وظهـر رأي الـدكتور / السـامرائي بالمفهـوم واضـحًا فـي كتـاب (النحـو العربـي.. نقـد وبنـاء)، إذ قـال: " غيـر أنّ العربيـة حـين احتفظـت بهـذه المواد أدخلتها في استعمالها، والاستعمال أكسبها شيئًا من الطواعية فصارت ألفاظًا، وبما أنّها من مواد المعنى استخدمت استخدام الأفعال، وليس من فائدة في إطلاق مصطلح اسـم الفعـل عليهـا " [35].

إنّ كلام الدكتور / السامرائي صريحُ في أنّ هذه العناصر رواسب لغوية احتفظت بها العربية، وأكسبها الاستعمال مرونةً وطواعية، وما من شك في أنّ الاستعمال مقرون بالمعنى، لذا هي عنده من مواد المعنى، استعملت استعمال الأفعال لأنّها بمعناها، وعليه لا حاجة لمصطلح مضطرب كـ (اسم الفعل).

وخرج الدكتور / فاضل السامرائي بحكم لطيف على بعض هذه العناصر، وهو حكم قريب من المعنى بعيد عن الشكل، إذ قال: " وأسماء الأفعال على أقسام: منها ما هو أصوات تشير إلى أحداث، وذلك نحو: صه، ومه، وأف، ووي، وآه، وإيهِ، وبس، فهذه في الحقيقة أصوات تشير إلى أحداث معينة، فالمتكلم يصدر هذه الأصوات يرمز بها إلى حدثٍ متعارف عليه " [36].وهذا حكم دقيق برأي الباحث، فهي بحق أصوات لمن يلاحظ طريقة لفظها.

وينضاف إلى هذا الحكم إشكال ذكره الدكتور / فاضل السامرائي هو الاختلاف في أصل هذه الكلمات أو الجهل به، قال: " وقسم منها مختلف في أصله ومادته أو مجهول، وذلك نحو: هيت، وهلم، وآمين، وهيهات.وأيًا كان الأصل فهي تؤدي معاني معلومة " [37].وهو يشير بهذا القول إلى رأي مفاده أنّ أصول بعض هذه العناصر قد تكون سريانية أو عبرانية أو قبطية [38].

إنّ مجمل ما يمكن أن يقال في هذا المقام أنّ مفهوم اسم الفعل مازال يثير إشكالاً في المفردات المندرجة تحته: أسماءً، ومصادر، وظروفًا، ومجرورات، وفي ترجيحه كفة الشكل على

المعنى.وربّما كان المخرج من هذا الإشكال – برأي الباحث - أن نعدّ هذه الكلمات أدوات شاكلت الأسماء والأفعال والظروف.

المبحث الثالث: إشكال المصطلح

عرّفتْ المنظمة الدولية للتقييس المصطلح بـ: " أي رمز يُتفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات متصلة أو من صورها الكتابية (الحروف) " [39].وعرّف الدكتور عبد الصبور شاهين المصطلح بـ: " اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يُستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة " [40].ونقل الدكتور / محمود فهمي حجازي عن (لوكليرك) تعريفه: " المصطلح: كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية.... إلخ موروثًا أو مقترضًا، ويُستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم، وليدل على أشياء محددة " [41].

وتشترك هذه التعريفات الثلاثة في أنّ المصطلح يُعبّر عن مفهوم ما بدقة، ويدل على شيء محدد، مانعًا غيره من الدخول فيه.فهل كان مصطلح (اسم الفعل) موفقًا في التعبير عن مفهومه ؟ يجدر بنا قبل الإجابة عن هذا السؤال أن نبحث عن المصطلح في تراث النحاة المتقدمين والمحدثين، لعلّ البحث يجلّي صورة أو يوضّح فكرة.

المطلب الأول: مصطلح اسم الفعل بين النحاة المتقدمين والمحدثين:

صرّح سيبويه بمصطلح (اسم الفعل) في أكثر من موضع فقال: " واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنّها أسماء... " [42].وقال: " وهي أسماء الفعل، وأجريتْ مجرى ما فيه الألف واللام نحو: النجاءك، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي... " [43].وقال أيضًا: " فقد يجيء هذا المعدول اسمًا للفعل " [44].وورد المصطلح عند المبرد فقال: " ومن أسماء الفعل (رويد)، ولها باب تُفرد به " [45].وتحدث عنه ابن السراج شرحًا – كما سبق القول – ثم ذكره نصًا فقال: " وشتان: مبني على الفتح لأنّه غير مؤنث، فهو اسم للفعل، إلاّ أنّ الفعل هنا غير أمر، وهو خبر ومعناه: البعد المفرط " [46].

هكذا ظهر مصطلح (اسم الفعل) عند المتقدمين من أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج، ظهر مصطلحًا مُشكلا يجمع بين قسمين كبيرين من أقسام الكلام، وهذا هو الإشكال الأول.أمّا الإشكال الثاني فيتمثل في احتواء المصطلح على مضامين غير معبرة عنه؛ فـ (النجاءك) اسم فعل، لكنّه مصدر، و(بله) تُستعمل اسم فعل ومصدرًا وأداةً، و(إليك وعليك) اسما فعل ومجروران، و (عندك وأمامك) اسما فعل وظرفان، وهكذا...، فكأنّ المصطلح لم يُعبّر بدقة عن المفهوم، ولم يعد يدل على عناصر ومضامين محددة.

ظهر مصطلح (اسم الفعل) عند المتأخرين من النحاة واللغويين، فهذا ابن الناظم (ت 686 هـ) يذكر المصطلح بقوله " أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً، كشتان بمعنى افترق، وصه بمعنى اسكت، وأوه بمعنى أتوجع، ومه بمعنى اكفف.واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة، بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل، فإنّها وإن كانت كالأفعال في المعنى، فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل " [47].وذكره الشاطبي شارح ألفية ابن مالك (ت 790 هـ) بقوله: " اسم الفعل هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائبًا عنه فيما له من عمل ومعنى " [48].وقال الشريف الجرجاني (ت 816 هـ): " أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل: رويد زيدًا أي: أمهله، وهيهات الأمر أي: بعُد " [49].فالسمة التي تميز المصطلح عند المتأخرين أنّه قد صار له تعريف، لكنْ من غير أن يزيل ذلك التعريف الإشكال الحاصل في المصطلح.

أمّا المحدثون فقد اختلفت نظرتهم إلى هذا المصطلح، فمنهم من تابع المتقدمين، ومنهم من حاول الإتيان برؤية جديدة.قال الأستاذ / عباس حسن في اسم الفعل: " اسم يدل على فعل معيّن، ويتضمن معناه وزمنه وعمله من غير أن يقبل علامته ويتأثر بالعوامل " [50].وهو بهذا يتابع المتقدمين مفهومًا ومصطلحًا، بيد أنّه سيحس بإشكال المصطلح القائم على إشكال المفهوم، وسيتبنى رأيًا آخر على ما سيأتي.

وأثر الدكتور / تمام حسّان الانتفاض على مصطلح ومفهوم مشكلينِ، فصار المصطلح عنده (الخالفة)، وصار المفهوم أوسع يظهر في قوله: " والخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه.... وهذه الكلمات ذات أربعة أنواع: خالفة الإخالة: ويسميها النحاة (اسم الفعل)، ويقسمونها اعتباطًا دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيهات، واسم فعل مضارع كويٍ، واسم فعل أمر كصه " [51].أمّا بقية الأنواع الثلاثة فهي: اسم الصوت، والتعجب، والمدح والذم.والحق أنّ رأي الدكتور / تمام حسّان هذا يقودنا إلى سؤال مهم هو: هل مشكلة اسم الفعل مصطلحًا تكمن في التقسيم العربي للكلام ؟ وهل سيساعد تقسيم آخر جديد في حل إشكال المصطلح ؟

المطلب الثاني: مصطلح اسم الفعل وأقسام الكلام:

قسّم النحاة العرب الكلام على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى [52]، بيد أنّ هذا التقسيم لم يفِ بالغرض على ما يبدو، فانطلقت أصوات نحوية بين الحين والآخر داعيةً إلى تقسيم كلامي جديد، وعارضتْ تلكم الأصوات أصوات أخرى دعت إلى الإبقاء على التقسيم الثلاثي الذي رأته وافيًا كافيًا.

ومن أوائل من نُسب إليهم القول بتقسيم غير ثلاثي الفرّاء (ت 207 هـ)، غير أنّ رأيه هذا لا يطالعنا في كتاب من كتبه، بل تنقله عنه المصادر النحوية.قال الشاطبي شارح الألفية: " فإن قيل: أين الإجماع وقد خالف الفراء في المسألة، وهو من الصدر الأول الذين لا ينعقد إجماع دونهم، لأنّه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين، ألا ترى أنّه يقول في (كلا) أنّها ليست باسم ولا فعل ولا حرف، بل هي بين الأسماء والأفعال، فهي إذاً عنده نوع رابع ؟ فالجواب: أنّ قول الفراء في (كلا) هو الوقف عن الحكم عليها بأنّها اسم أو فعل، لمّا تعارضتْ عنده فيها أدلة الاسمية وأدلة الفعلية، فلم يحكم عليها بشيء، لا أنّه حكم عليها بأنها غير الثلاثة " [53].

والحق أنّ أسماء الأفعال تتعارض فيها أدلة الاسمية وأدلة الفعلية، وهذا التعارض يسبب إشكالاً في المفهوم، يليه إشكال لا مناص عنه في المصطلح، الأمر الذي يثير السؤال ذاته: هل المشكلة في التقسيم الكلامي ؟!

ذكر النحاة الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي: المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل [54].وملاحظُ أنّ هذه الأقسام كلها أسماء بما فيها الأخير غير أنّه ليس اسمًا خالصًا، بل هو (اسم الفعل) !!

وتأسيسًا على ما سبق: هناك إشكال بيّن في مصطلح (اسم الفعل) بسبب القسم الذي ينتمي إليه، ولن يزول هذا الإشكال إلاّ بزوال الإشكال الذي سبقه، وهو إشكال المفهوم، فإنّ تمكّنا من فرز العناصر المندرجة تحت المفهوم وتصنيفها، كالمصادر، والظروف، والمجرورات، وخلّصناه منها، فسيستقر المفهوم، وباستقراره سيستقر المصطلح، وهو مصطلح لا مجال للإبقاء عليه، بل لا بد من ابتداع آخر جديد، أو استمداده من التراث العربي.

وقد احتار بعض المتقدمين في تصنيف عددٍ من الألفاظ التي نسميها (اسم الفعل)، فهذا ابن قتيبة (ت 276 هـ) يعقد في كتابه بابًا بعنوان: باب تفسير حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا تتصرف، وذكر فيه: ها، وهات، وتعال، وهلمّ، ورويد [55].وتسببتْ (هيهات) بغموضها، وغموض القسم الذي تنتمي إليه بإشكال لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ)، إذ نقل ابن منظور عن ابن جني (ت 392 هـ) قوله: " قال ابن جني: كان أبو علي يقول في (هيهات): أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سُمّي به الفعل كصه ومه، وأفتي مرة بكونها ظرفًا على قدر ما يحضرني في الحال.قال: وقال مرة أخرى إنّها وإن كانت ظرفًا، فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سُمّي به الفعل كعندك ودونك " [56].

ورغم هذا الإشكال الذي يثيره (اسم الفعل) مصطلحًا آثر كثير من النحاة المتقدمين الإبقاء عليه، ورفض بعضهم الاعتراف بمصطلح جديد قد لا يتأتى إلاّ بتقسيم كلامي جديد، فالزجاجي (ت 340 هـ) قال: " والمدعي أنّ للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مخمن أو شاك، فإن كان متيقنًا

فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام، ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلاً، وليس يجب علينا ترك ما تيقّنّاه وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان، لأنّ الشكوك لا تدفع الحقائق " [57].

ويبدو أنّ الزجاجي يشير هنا إلى الرأي المنسوب للفراء بوجود قسم رابع.والحق أنّ المطالبة بوجود قسم رابع أو أكثر لقصورٍ في التقسيم الثلاثي ربّما كان أمرًا لا يحتاج إلى دليل أو برهان، فالدليل هو الاستعمال، والبرهان أيضًا هو الاستعمال، وحسبنا بمصطلح (اسم الفعل) ومفهومه مثالاً.

لذا سُمع صوتٌ آخر في القرن الثامن الهجري على وجه التقريب، هو صوت أبي جعفر أحمد بن صابر النحوي [58] الذي ذهب إلى أنّ للكلمة قسمًا رابعًا هو (الخالفة)، وقصد به اسم الفعل.قال الأشموني في معرض حديثه عن التقسيم الثلاثي للكلام: " والنحويون مجمعون على هذا إلاّ من لا يعتدُ بخلافه " [59]، وعلّق الصبان: " هو أبو جعفر بن صابر، فإنّه زاد اسم الفعل مطلقًا، وسمّاه خالفة، والحق أنّه من أفراد الاسم " [60].

إنّ ابن صابر عندما نادى بـ (الخالفة) قسمًا رابعًا من أقسام الكلام لم يكن متزيدًا ولا مخالفًا، بل كان يحس – على الأرجح – بوجود إشكال في المفهوم يؤدي إلى إشكال في المصطلح، وعلى الأقل كان مقدامًا في طرحه، شجاعًا في مخالفته، وإن ناله ما ناله من معاصريه ومن بعدهم.فهذا الشاطبي ينكر وجود القسم الرابع، ويرد في أغلب الظن على ابن صابر حين قال: " وتأمل كلام ابن الحاج في كتابه المؤلف على المقرب أنّ بعضهم قد زاد نوعًا رابعًا، وسمّاه (الخالفة)، وعنى بذلك أسماء الأفعال، كأنّها عند هذا القائل ليستْ بداخلة تحت واحد من الثلاثة، وذلك قول غير صحيح، لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله، إذ هو فيما أحسب متأخر جدًّا عن أهل الاجتهاد من المعتبرين من النحويين، ولأنّ خواص الأسماء موجودة لأسماء الأفعال، فكيف يدعي خروجها عن الأسماء، وتسميتها أسماء أفعال يدل على ذلك أيضًا " [61].

إنّ مصطلح (اسم الفعل) مصطلحٌ غير موفق في كل المقاييس، إذ هو مصطلح يسمح بانتقال الأقسام الكلامية، وتداخل بعضها في بعض ممّا يؤدي إلى كثير من الغموض واللبس.وقد نظر في هذا المصطلح الملبس عددٌ من اللغويين المعاصرين فردوه ولم يقبلوه، بل نصر بعضهم مذهب ابن صابر في تسميته (خالفة)، وعدّه قسمًا رابعًا من أقسام الكلام.

فهذا الأستاذ / عباس حسن قد قال: " وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشوبه – بحق – بعض الضعف، كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة مع أنّها لا موضع لها من الإعراب، فلا تكون مبتدأً، ولا خبرًا، ولا فاعلاً، ولا مضافًا، ولا مضاف إليه، ولا

غير ذلك. ويخف الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي لو أخذنا بالرأي القائل: إنّها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرأي يسمونه خالفة " [62].

واحتج الدكتور / إبراهيم السامرائي على المصطلح، فقال: " ثمّ أنّ هذه التسمية بحد ذاتها قائمة على شيء كبير من الاعتباط، ذلك لأنّها ليست أسماء لأنّها تُلمح إلى الفعل، وذلك أنّها تستعمل أحيانًا استعمال الفعل، كما أنّها ليستْ أفعالاً في الوقت نفسه لأنّها تقبل شيئًا من لوازم الاسم كالتنوين " [63].

واستفاد الدكتور / تمام حسّان من مصطلح (الخالفة) عندما تحدث عن تقسيم جديد للكلام العربي، بيد أنّ مفهوم (الخالفة) عنده مخالف لما هو عند ابن صابر، فـ (الخالفة) عند الدكتور / تمام حسان: " كلماتٌ تستعمل في أساليب إفصاحية " [64].وقد مضى القول فيها وهي: أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والتعجب، والمدح والذم.أمّا (الخالفة) عند ابن صابر فهي: خليفة الفعل، أي: " خليفته ونائبه في الدلالة على معناه " [65].

إنّ القول بـ (الخالفة) مفهومًا ومصطلحًا قد يُساعد في تجاوز الإشكال الذي يسببه مصطلح (اسم الفعل)، كما يمكن تجاوز الإشكال بأحد رأيين:

- ضم هذه الكلمات إلى الأداة مفهومًا (الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف) ومصطلحًا، بيد أنّه يجب تصفية هذا المفهوم من بعض المضامين التي اندرجت تحته، كبعض المصادر مثلاً، جريًا على رأي الدكتور / إبراهيم السامرائي الذي قال: " إنّ تقسيم هذه المواد الكثيرة، ودرجها في مادة (اسم الفعل) وإخضاعها لتقسيمات الأفعال كان بسبب من حرص النحويين على أن يشمل درسهم النحوي جميع مواد العربية، فلم يبق شيء من ذلك لم يكن لهم فيه قول، والذي أراه أنّ هذه المواد الكثيرة لا يمكن أن تحمل كلها مصطلح (اسم الفعل) " [66].
- عدّ هذه العناصر جملاً لا مفردات، لأنّ مدلولها مدلول جملة، فـ (صه) مثلاً بمعنى: اسكت؛ أي: اسكتْ أنتَ، وكذلك بقية العناصر.وقد ألمح إلى هذا الرأي منذ زمن ابن فلاح اليمني (ت 680 هـ) غير أنّه لم يستطع التخلص من قيود النحاة، فأخذ يؤول ويبحث عن المخارج، فقال: " المعنى المركب من خصائص الجمل، وأمّا اسم الفعل فمدلوله مركب، لكنّ تركيبه تقديري، فلذلك لم يقدح في حد الكلمة لعدم ظهوره في الاستعمال " [67].

فإذا ما اعتمدنا هذا الرأي وأخذنا به، فلن يكون هناك إشكال في المفهوم، لأنّه رأي لا ينظر إلى هذه العناصر نظرة الكلمات، ولا هو يعدّها من أقسام الكلمة، وسيبقى أمامنا أن نبحث عن مصطلح ملائم.

خـاتمـة:

حاول هذا البحث أن يعرض للإشكال الذي يثيره درس (اسم الفعل) في النحو العربي، وقد خرج في نهايته بأنّ الإشكال يتحدد في أمرين هما: إشكال المفهوم وإشكال المصطلح.أمّا إشكال المفهوم فيظهر في النقاط التالية:

- ضمّه لعناصر لغوية متنوعة من الكلمات التي تحمل معاني الأفعال مثل: حيّ، وآمين، وشتان، وهيهات،... ومن الصيغ القياسية مثل: حذارِ، ودراكِ، ونزالِ،... ومن الظروف مثل: أمامك، وخلفك، ومكانك،.... ومن حروف الجر ومجروراتها مثل: إليك، وعليك،... وهذه العناصر برأي الباحث لا يمكن أن تندرج تحت مفهوم واحد.
- دلالته على الزمن، إذ قسّم النحاة بعضًا منها إلى: اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر، والاسم لا دلالة فيه على الزمن عادةً.
- دلالته دلالة جملة لا دلالة كلمة؛ فاسم الفعل لا يدل على الفعل فقط، بل هو دال على الفعل وفاعله؛ بعبارة أخرى: هو يدل على الجملة لا على المفرد، وإذ كان الأمر كذلك، فهو غير داخل في تقسيم الكلمة.
- معالجة النحاة له كانت إيثارًا للمبنى على حساب المعنى، إذ جاء الانتصار فيها للشكل، ذلك أن: البناء، والتنوين، ونون التوكيد، ودخول الكاف، وتقديم المعمول كلها أمورٌ راجعة إلى الشكل.
- تردد بعض كلمات هذا الدرس بينه وبين الأدوات، فـ (بله) اسم فعل وقد تكون حرف جر، كما ذُكرت أسماء الأفعال: تعال: وحيهل، ورويدًا، وصه، ومه، وهلم، وها ضمن كتب الأدوات، مترددةً بذلك بين أكثر من قسم كلامي.

أمّا إشكال المصطلح فمستمد ُمن إشكال المفهوم، ومرتبط به، وعائد إليه، وهو يظهر في أمرين هما:

- جمعه بين قسمين كبيرين من أقسام الكلام: الاسم والفعل.وقد خلص الباحث إلى أنّه لا يمكن لكلمة أن تكون اسمًا وفعلاً في آن واحد، كما لا يمكن لمصطلح يجمع بين هذين

القسمين المتباعدين أن يكون معبرًا وجيدًا، إذ هو مصطلح يسمح بانتقال الأقسام الكلامية، وتداخل بعضها في بعض، مما يؤدي إلى كثير من اللبس والغموض.

- احتواؤه على مضامين لا يعبّر عنها بدقة، فـ (النجاءك) اسم فعل، لكنّه مصدر، و(بله) تُستعمل اسم فعل ومصدرًا وأداةً كما مضت الإشارة، و(إليك وعليك) اسما فعل ومجروران، و (عندك وأمامك) اسما فعل وظرفان، وهكذا...، فكأنّ المصطلح لم يُعبّر بدقة عن المفهوم، ولم يعد يدل على عناصر ومضامين محددة.

وقد ارتضى الباحث في ثنايا الدراسة أحد رأيين قد يحلان الإشكال، هما:

- عدّ أسماء الأفعال أدوات لا أسماء، وعندما نقول (أدوات) لا نقصد الحروف فقط، بل نقصد ذلك المفهوم الشامل الذي أشار إليه السيوطي في كتابه الإتقان وهو: " الأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف ". فتبني مثل هذا الرأي ربما جنّبنا إشكال مفهوم (اسم الفعل)، لأنّ مفهومه سيكون حينئذٍ: أداة تحمل معنى الفعل و تشاكله.وهذا أمر مشروط بإرجاع بعض العناصر كالمصادر، والظروف، والمجرورات إلى حقولها الأساسية، ثم عدّها – بعد ذلك – قد خرجت من معانيها الأُول إلى معانٍ أخر فيها أمر ونهي، دون أن تنتقل من قسم كلامي لآخر.

عدّ هذه العناصر جملاً لا مفردات، لأنّ مدلولها مدلول جملة، فـ (صه) مثلاً بمعنى: اسكت؛ أي: اسكتْ أنتَ، وكذلك بقية العناصر، فإذا ما اعتمدنا هذا الرأي وأخذنا به، فلن يكون هناك إشكال في المفهوم، لأنّه رأي لا ينظر إلى هذه العناصر نظرة الكلمات، ولا هو يعدّها من أقسام الكلمة، وسيبقى أمامنا أن نبحث عن مصطلح ملائم

Verbal Noun…. The Ambiguity of The Connotation and Term

Amer Fael Mohammed Belhaf, *Arabic language dept., Faculty of Education, Hadhramout Univ., Yemen.*

Abstract

This research studies the ambiguity of (verbal noun), resting on assuming that the ambiguity is that an ambiguous and unsteady connotation causes an ambiguous and unsteady term.

It contains three chapters; the first chapter is about the features of the ambiguity, presenting a general idea of the problem by means of several questions.

The second talks about the ambiguity of the connotation; it consists of three cases:

1. The connotation of verbal noun in the grammarians' view.
2. Its connotation in Kufics' view.
3. The sense and the indeclinable of the connotation.

And the third chapter is about the ambiguity of the term, referring to its sources. It consists of two cases:

1. The term in the grammarians' view.
2. The terms and parts of speech.

قدم البحث للنشر في 2011/4/6 وقبل في 2011/10/9

الهوامش

1 الأشموني، علي بن محمد، شرحه على ألفية ابن مالك، لبنان، دار الفكر، 2003م، 3/128– 129.

2 ينظر على سبيل المثال: عبد الحميد: محيي الدين، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، 1/235.

3 ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط (2)، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1986 م، ص: (10، 7، 9، 16، 18، 21، 73).

4 ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992 م، ص (424، 346).

5 ينظر: ابن هشام:، جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1999 م، ص(133، 402).

6 استيتية، سمير شريف، المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية، الإمارات، 1995م، ص (75).

7 سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (4)، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2004 م، 1 / 241.

8 السابق 1 / 243.

9 المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963 م، 3 / 202.

10 السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1987 م، 1 / 140

11 ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط (4)، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1999 م، 1/ 141

12 السابق 1 / 144.

13 السابق 2 / 134.

14 حسان: تمام، اللغة العربية.. معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص (116).

15 الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، 2005، مسألة (27)

16 ينظر: ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، د. ت، 4 / 25.

17 الأشموني، شرحه على الألفية 3 / 128

18 المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط (2)، القاهرة، مطبعة الحلبي، 1958 م، ص (238).

19 الآية (105) من سورة المائدة.

20 الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط (3)، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2001 م، 1 / 322 – 323.

21 الآية (34) من سورة النساء.

22 ينظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1998 م، ص (414).

23 الرضي: رضي الدين الاستراباي: شرحه على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال مكرم، القاهرة، عالم الكتب، 2000 م، 2 / 73

24 ينظر: المبرد، المقتضب 3 / 25.

25 الشـاطبي، إبـراهيم بـن موسـى: المقاصـد الشـافية فـي شـرح الخلاصـة الكافيـة، تحقيـق: عبـد المجيـد قطامش، جامعة أم القرى، 2007م 5 / 495.
26 المخزومي، مدرسة الكوفة، ص (308 .
27 السامرائي، فاضل، معاني النحو، ط (2)، عمّان، دار الفكر، 2003 م، 4 / 35.
28 سيبويه، الكتاب 1 / 243.
29 المبرد، المقتضب 3 / 179.
30 السابق 3 / 223.
31 السابق 3 / 25.
32 حسن، عباس، النحو الوافي، ط (4)، القاهرة، دار المعارف، 1976 م، 4 / 142 – 143.
33 ينظر: السابق 4 / 153 – 160.
34 السـامرائي، إبـراهيم، المـدارس النحويـة.. أسـطورة وواقـع، عمّـان، دار الفكـر، 1987 م، ص (100 – 101).
35 السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، عمّان، دار البيارق ودار عمار، 1997 م، ص (129 – 130).
36 السامرائي، معاني النحو 4 / 39.
37 السابق 4 / 40.
38 ذكر الدكتور / فاضل السامرائي ما يلي: " جاء في رسالة (أسماء الأفعال والأصوات – دراسة ونقد) لعبد الهادي الفضلي أنّ أصل (آمين) سريانية وعبرانية، و (هيت) قبطية ".ينظر: السامرائي: معاني النحو 4 / 40.
39 القاسمي، علي، المصطلحية، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985 م، ص (68).
40 التعريف منقول عن: قنيبي، حامد صادق: مباحث في علم الدلالة والمصطلح، عمّان، دار ابن الجوزي، 2005 م، ص (171).
41 حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، مكتبة غريب، 1993 م، ص (11).
42 سيبويه، الكتاب 1 / 242.
43 السابق والصفحة نفسها.
44 السابق 3 / 270.
45 المبرد، المقتضب 3 / 206.
46 ابن السراج، الأصول في النحو 2 / 133.
47 ابن الناظم، بدر الدين، شرحه على الألفية، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد، بيروت، دار الجيل، د.ت، ص (611).
48 الشاطبي، المقاصد الشافية 5 / 494.

49 الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، 2004 م، ص (24).
50 حسن، النحو الوافي 4 / 141.
51 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص (113).
52 ينظر، سيبويه: الكتاب 1 / 12.
53 الشاطبي، المقاصد الشافية 1 / 40 – 41.
54 يراجع مثلاً: ابن هشام: قطر الندى وشرحه، تصحيح: يوسف البقاعي، بيروت، دار الفكر، 1997 م، ص (346) وما بعدها.
55 ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، 2006 م، ص (467) وما بعدها.
56 ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، القاهرة، دار الحديث، 2003 م، مادة (هيه).
57 الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط (6)، بيروت، دار النفائس، 1996 م، ص (43).
58 قال السيوطي: " أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، الذاهب إلى أنّ للكلمة قسمًا رابعًا، سمّاه الخالفة، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ".السيوطي: جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة الحلبي، 1964 م، 1 / 311.وترجم له ابن حجر، فقال: " ذكر الكمال أنَه قدم ديار مصر بعد السبع مائة، وحكى سبب قدومه، وأنَه سمع بها الحديث ".العسقلاني: ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تصحيح: سالم الكرنكوي الألماني، 1970 م، 1 / 140.
59 الأشموني، شرحه على الألفية 1 / 41 – 42.
60 الصبان، حاشيته على شرح الأشموني 1 / 41 – 42.
61 الشاطبي، المقاصد الشافية 1 / 40.
62 حسن، النحو الوافي 142/4.
63 السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص (128).
64 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص (113).
65 الصبان، حاشيته على شرح الأشموني 129/3.
66 السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص (128).
67 اليمني، ابن فلاح، المغني في النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1999 م، 64/1.

المصادر والمراجع

استيتية، سمير شريف، **المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية**، الإمارات، 1995م.

الأشموني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لبنان، دار الفكر، 2003م.

الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، 2005.

الجرجاني، السيد الشريف، **التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، 2004م.

حجازي، محمود فهمي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، القاهرة، مكتبة غريب، 1993م.

حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط (4)، القاهرة، دار المعارف، 1976م.

حسان، تمام، **اللغة العربية.. معناها ومبناها**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

الرضي، رضي الدين الاستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال مكرم، القاهرة، عالم الكتب، 2000م.

الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط (6)، بيروت، دار النفائس، 1996م.

حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط (2)، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1986م.

السامرائي، إبراهيم، **المدارس النحوية.. أسطورة وواقع**، عمّان، دار الفكر، 1987م.

النحو العربي نقد وبناء، عمّان، دار البيارق ودار عمار، 1997م.

السامرائي، فاضل، **معاني النحو**، ط (2)، عمّان، دار الفكر، 2003م.

ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط (4)، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1999م.

سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (4)، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2004م.

السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1987م.

بغية الوعاة في **طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة الحلبي، 1964م.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، السعودية، جامعة أم القرى، 2007م.

الصبان، محمد بن علي، **حاشيته على شرح الأشموني**،، لبنان، دار الفكر، 2003م.

عبد الباقي، محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، ط (3)، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر، 1992م.

عبد الحميد، محيي الدين، **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت

العسقلاني، ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تصحيح: سالم الكرنكوي الألماني، 1970م.

الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط (3)، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2001م.

القاسمي، علي، **المصطلحية**. مقدمة في علم المصطلح، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985م.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، 2006م.

قنيبي، حامد صادق، **مباحث في علم الدلالة والمصطلح**، عمّان، دار ابن الجوزي، 2005م

المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963م.

المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992م.

المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط (2)، القاهرة، مطبعة الحلبي، 1958م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، القاهرة، دار الحديث، 2003م.

ابـن النـاظم، بـدر الـدين، **شـرح ابـن النـاظم علـى الألفيـة**، تحقيـق: عبـد الحميـد السـيد محمـد، بيروت، دار الجيل، د.ت.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيـق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1998م.

قطر الندى وشرحه، تصحيح: يوسف البقاعي، بيروت، دار الفكر، 1997م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيـروت، المكتبة العصرية، 1999م.

ابن يعيش، موفق الدين، **شـرح المفصـل**، بيروت، عـالم الكتب، د. ت. اليمني، ابن فلاح، المغني في النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1999م.